

## رأسماننا الحقيقي الإنسان



طه العامري

لكل مشروع استثماري مميزاته التي تعطيه قدراً من التفرد فيما يقدم من الخدمات في صورة تجعل من هذا التفرد في الخدمة المقدمة من هذا المرفق أو ذاك بمثابة الحبل السري الذي يربطها بالمواطن كمشهد رئيسي يتوقف على قبوله وثقته ببدء هذه المرافق نجاحها أو فشلها خاصة إذا ما توافرت الفرص التنافسية الحقيقية بعيداً عن التوجيه أو الاستهداف !!

بيد ان الزائر لـ المستشفى اليمني اللامني يصعب عليه كتم اعجابه بما في هذا المرفق الطبي من مميزات لا تنحصر في حدود المعدات والاجهزة ذات الحداثة التقنية المتطورة التي يمتلكها المستشفى، بل الاحم من ذلك هو توافر الكادر الطبي المحلي المؤهل والمتخصص القادر وبثقة عالية على التعامل مع تلك الاجهزة والتعاطي مع تعقدها العلمية بكل جدارة واحتراف وامكانية لتعرف الفشل أو تؤمن بالمستحيل.

ويقدر ما ينفرد هذا المرفق الطبي بمنظومة من الاجهزة الطبية العالية التقنية خاصة المتعلقة منها بامراض القلب والدماغ والجراحة العامة، والتي يندر وجودها في غالبية بول الشرق الاوسط فانه يتفرد ايضاً بكادر مؤهل وقادر على مد جسور الثقة مع المواطن الذي كثيراً ما وجد نفسه ضحية لـ الجهل والشع القاتل!

في المستشفى اليمني الالمانى يجد الزائر نفسه مأخوذاً بالاعجاب وهو يشهد الكفاءة الادارية تتماهى مع المهارات الفنية والمهنية في تناغم مثير مع امكانيات تلك الاجهزة المعقدة وقدرتها العلمية التي تحتاج الى العلوم المعرفية التي اصبحت سلاح الانسان اليمني الذي اصبح يطرق ابواب التقدم بكل جدارة واقتدار.

ان الانسان اليمني المؤهل هو الاستثمار الحقيقي لبلاننا وهذا كان انطباعي بعد زيارتي للمستشفى اليمني الالمانى الذي يدار من قبل الدكتور / محمد عبده المخلافي وفيه البرفسور د/ علي الربوعي جراح القلب الشهير رئيس قسم القلب في المستشفى والذي اجري قبل فترة زمنية قصيرة اول عملية من نوعها في بلاننا لوطان يمني تكفل بتكاليفها مالك المستشفى الشيخ/ علي عبدالله العيساي صاحب المشروع.

قد تكون الاجهزة الطبية في المستشفى حديثة لكن الاحداث منها هو عقلية المتعاملين مع تلك الاجهزة من الكوادر المتخصصة القائمة على شئون هذا المرفق الذي يعد بمثابة الصرح المخرقة الذي يجعلنا نتفاعل بمستقبل اكثر ازدهاراً لبلاننا الارض والانسان مع الاخذ في الاعتبار ان رسالة المستشفى تحمل في اطيافها هدف انساني يستحق التقدير.

## إب .. المجلس المحلي ودعم التسلط الفردي

وخيرات البلاد وعلى رأسها مواردنا المائية خلافاً لتوجهات الدولة وتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمنع الحفر العشوائي واهدار المياه الجوفية.

٣- تهافت المسئولين ومن والاهم وراء من يدفع أكثر نال وأخذ أكثر.

٤- ضياع حقوق الناس تحت وطئة المحسوبية والمجاملة وانخزال الامة والناس عن المطالبة بإسبغ حق من حقوقهم وهو ماء الحياة، وهذا من نتاج السلطوية والدكتاتورية عليهم واستنزاف كرامتهم وغيرتهم.

٥- ذهب بل ضياع هيبة القضاء والسبب عدم تجاوب السلطة التنفيذية للتوجيهات القضائية بالزام واحضار المدعى عليه صاحب المشروع العشوائي (S) للرد على الدعوى المقدمة ضده من احد المواطنين الذي يمتلك بئر سطحي للزراعة.

هذا بعض ما جادت به قريحتي حول هذا الامر وهو من الاهمية بمكان لولا اني قد اطلت والاطالة يمل منها ولنا لقاء في حدث اخر عما خفي عن السلطة التنفيذية في المحافظة والتي تغط في سبات عميق وممثلوها يتاجرون بارواح البشر باسمها وعلى حسابها.

فما رأي القارئ على حقوق ومصالح الناس في محافظة إب من هذا الامر هل لديها من الوضوح والقوة ما يجعلها تكذب اقوالها هذه، وتبرهن للجمع ان القانون هو السائد وان اوامرها نافذة، ام انها ستحجم عن ذلك وتكتفي بصب الشتائم والتوبيخ على كاتب هذا المقال الصادق.. ولنا لقاء آخر.

ستنبئك الايام ان كنت جاهل وياتيك بالاخبار من لا تعلم !!

**عبدالله عبد الله الجماعي**

بأن لا ضرر من المشروع المستحدث العشوائي وجبنهم من قول الحق وتلاعب اعيان البلاد في ذلك.

٤- استشراف سرطان الرشوة - حق القات - واختراق صاحب المشروع العشوائي ذا البد الخضراء (S) لحواجز المجلس المحلي والسلطة التنفيذية بذلك وذلك وإفصا هو سبب احجامهم عن إيقاف عملية الحفر بل كانوا مؤيدين ومناصرين.

٥- اختفاء الرقابة الادارية، من قبل السلطة المحلية والتنفيذية في المحافظة وذلك في عدم الاهتمام بهذه القضية هذا رغم تجاوبهم بالالامر الصريحة لمدير المديرية ومجلسه المحلي بايقاف عملية الحفر العشوائي منذ البداية وتكديس المأمور لها في الادراج وعدم العمل بها في المحافظة لنتائج اوامرها وتوجيهاتها بالنفاذ من عدمه كون الامر في غالب الظن لا بهمهم.

٦- استخفاف واستهجان مدير المديرية ومن الاله للالامر الادارية الصريحة والواضحة من السلطات ذات الاختصاص بايقاف عملية الحفر القادمة اليه من محافظ المحافظة وامين عام المجلس المحلي في المحافظة والهيئة العامة للموارد المائية - صنعاء - المختصة بمنح تصاريح الحفر بناء على القرار الجمهوري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٩٥ م.

ويعد التقصي والسنظر في الامر ملياً ومما سبق ذكره أنفاً نستخلص الآتي :

١- انعدام النظام والقانون، الذي نتجنى به صباح مساء وروح المسؤولية لدى القائمين على السلطة خاصة في الارياف واستهانتهم بالالامر والوجهيات من رؤسائهم وعلى حساب ارواح وممتلكات الخلق.

٢- عبث ذوي السلطة والنفوذ بمقررات

والحفر في هذه المنطقة على هذا الاساس غير ممكن واهل العلم من المهندسين يعلمون ذلك، ناهيك عن وجود مشروع ارتوازي سابق موقوف عن العمل لاختلاف الشركاء فيه وكذا وجود آبار سطحية مقامة منذ عشرات السنين يستفيد منها المزارعين في ري اراضيهم الزراعية وهي ما راهنت عليه السلطة هناك.

٢- ان هذا المشروع غير مرخص له، كما انه لم يتم اخراج فريق فني من المهندسين للكشف وتحديد المسافة القانونية للحفر، وهذا ما يبرهن عشوائية الحفر وعدم قانونيته استناداً الى القرار الجمهوري رقم (١٥٤) لعام ١٩٩٥ م.

٣- ان المصلحة العامة تغلب على المصلحة الفردية والخاصة وتقدم عليها في حال تعارضهما، وهذا المشروع العشوائي مخالف لذلك كونه ضد المصلحة العامة بل انه يلغينا وينهيها هذا وغير ذلك من الاسباب التي تجعل الامر غير قائم بشرعيته السلمية.

غير انه ومن باب الانصاف لم نستطيع وعلى لسان السلطة التنفيذية والمحلية في هذه البلدة القول بغير ذلك وان هذا الحفر هو قانوني وشرعي من اوجه :

١- منح السلطة المحلية وعلى رأسها مدير المديرية الاذن والضوء الاخضر لصاحب السيد الخضراء (S) بالقيام بعملية الحفر العشوائي كما منح آخرين الحفر بمنطقة (الكضمة) شمال المركز لجحاطه من جميع الاتجاهات.

٢- تكالب المؤيدين والمناصرين للقائم بعملية الحفر من المقررين للسلطة التنفيذية والمحلية في المنطقة، وتذليلهم للناس وتثبيط مهمهم ان لم يكن تكميم افواههم.

٣- تخاذل وتهاون المواطنين عن منع عملية الحفر وتوقيفه والمطالبة بفرق فني للكشف عن المنطقة وموقع المشروع، وانسياقهم وراء من يدعون

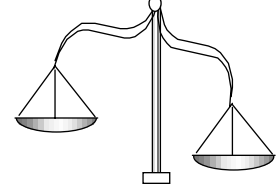
في الوقت الذي تجتمع فيه قيادات المجالس المحلية في العاصمة صنعاء لبحث دورها ونتائج اعمالها بعد عام على انتخابها، يقدم المجلس المحلي مديرية السيرة م/إب وقيادته لأهالي نجد الجماعي مركز المديرية مفاجئة هذا الموسم وهدية العيد الثاني عشر للوحدة اليمنية المباركة والتي اعتبرها أبناء المنطقة احدي نتائج ومنح هذا المجلس لها.. انها مفاجئة تذهل الالباب وتجعل الحليم حيران.. فما هي هذه المفاجئة المفاجئة؟

المفاجئة امر في غاية الاستحسان لاهالي هذه المنطقة، وهو قيام احد الافراد من ذوي السلطان والنفوذ الاجتماعي والمادي (S) في المنطقة بالمشروع في حفر بئر ارتوازي عشوائي في المنطقة وما فاجأ المجتمع ليس مشروع الحفر بذاته، بل موقع هذا الحفر، فالعشوائي العشوائي هذا مقام بجوار او قريب من مشروع مياه الشرب العام الذي يستفيدون منه، وكانت المفاجئة ان هذا المشروع العشوائي سيستنزف المياه الجوفية لهذه المنطقة من اجل فرد تسلط مع ايام ائمة في المديرية على ما يحبا به الكون للمتاجررة به خاصة وان هذا المشروع يستفيد منه ما يزيد عن خمسة عشر الف نسمة، ويزيدون وهو ما خرجت به البلاد واستنثر به العباد وكان نتاج اربعة عقود من عمر الثورة السبتمبرية المباركة!!

والحقيقة اننا لو نظرنا عن كثب - بعيداً عن المزاييد والمكائد الخبيثة والمصالح والفوائد المشتركة - لهذا الحفر العشوائي لوجدنا عدم الامكانية من اقامته في هذه المنطقة وذلك من اوجه عدة وهي على سبيل المثال لا الحصر:

١- ان هذه المنطقة القائم فيها مشروع الشرب العام منطقة ضيقة بين جبال كما يبلغ عرضها اكثر من ثلاثمائة متر، كما ان طولها لا يتجاوز واحد كيلو متر،

## العدالة على مشرحة القضاة



يرمق زوجها باحدى عينيه وعلامات ظهرت على وجهه لا استطاع ان افسرها.

ومر احد الظرفاء امام القاعة صائلاً ما عد فيش فائدة ما رأيكم نقل البوابة والمكاتب لهذه القاعة اليتيمة احسن وافضل.. فانسحب الحرس والموظفين ومن مراتبهم وهم يتهايمسون ويتغامزون.. هذا كل ما رواه زميلي.

هذه الحادثة قطرة من فيض ولاريد ان احلها وافسرها واصدر احكاماً على ما جاء فيها لآتي ساترك هذا الحق لمن يقرأ هذه السطور ولكن ما اريد طرحه هو ان القضاء في اليمن يشكو من قضاة لا يهتمهم العدل ولا العدالة وكل ما يريدون تحقيقه هو الجمع والوجاهة فقد اصبحت منازلهم تشكو كثرة المراجعين الذين فقدوا الامل في الوصول الى اهدافهم بالمكاتب لتتحول المنازل الى مطابخ صغيرة لتجهيز الاحكام الجاهزة مفصلة بالمقاسات وبالوصفات المنفق عليها كلاً بحسب مكانته وامكانية دفعه.. القضاء البائس والقضاة الذين لا يحكمون بما انزل الله ولا يطبقون قانوناً ولا تعليمات كل ما يحكمهم الالهواء التي لا تمت الى العدالة بصفة.

لقد اصبحوا عبثاً كبيراً ومرضاً عضال من الصعب معالجته في ظل الوضع القائم.. ويكفي ان ترى وتطلع على المستوى الذي وصل اليه القضاء ان تزور احدي المحاكم وسوف يستقبلك السماسرة والمقربين ليعرضوا عليك خدماتهم المهم ان تدفع.

استهل حديثي بواقعة رواها لي اخي وزميلي يعمل محامياً يسردها كما جاءت على لسانه قال:

كنت اترافع امام قاضي الشعبة الشخصية في محكمة الاستئناف.. وبينما انا والقاضي في اخذ ورد وكانت القاعة تشكو قلة ساكنيها.. اذا بامرأة تدخل من باب القاعة لم احس بدخولها رغم الجلبة التي احدثتها واذا بالابصار تصوب نحو هذه القادمة سمعت همز ولز وادركت من حركة القاضي المائل اصامي وتغير ملامحه وعدم انصافه لما اطرحه ان هناك امرأ هاما استدعى عزوفه عن سماع مرافعتي اردت ان استطلع جليلة الخبر، فادرت وجهي مستطلعاً، لتقع عيني في عين المرأة بهيئتها وبهائثها وجمالها ليس غزلاً!!

ارى القاعة الكئيبة التي تشكو من قلة المتواجدين قد اكتضت بالقضاة والموظفين والامن.. واذا برئيس المحكمة وتوابه يتوافدون على القاعة، الكل في شغل شاغل عن وظائفهم والقاعة التي كانت عاقراً اصبحت تشكو كثرة انجابها الذي حدث فجأة وسيبتهى فجئة حتى تزورها امرأة جميلة اخرى.

حملت اوراقي وانضمت الى قائمة الواقفين لاراقب عن قرب.

واذا بالمرأة تقف امام القاضي.. تقول بصوت فيه غنج ودلال : انا يا قاضي ما عد اشتيتش اعيش مع هذا وتومي باصبعها لأحد الحاضرين واطلب الطلاق!!

تغيرت ملامح القاضي وكنت ارقبه يتلمل على كرسيه كمن اصابه مس..

**أبو طالب  
مديرية السياني**



استمتعوا  
بظعم الجودة